



نـاـكـلـ الـاحـتـيـاطـيـاتـ الـاجـنبـيـةـ ماـ بـيـنـ دـوـافـعـ نـافـذـةـ الـبـيـعـ وـتـغـطـيـةـ مـتـطلـبـاتـ الـاسـتـيرـادـ وـتـرـاجـعـ دـوـرـةـ الـموـارـدـ الـماـلـيـةـ فـيـ عـرـاقـ لـلـمـدـدـةـ (ـ٢ـ٠ـ١ـ٤ـ-ـ٢ـ٠ـ١ـ٨ـ)

م.م. مصطفى راشد علي^{a*} ، م. محسن خضرير عباس^b

مديريـةـ التـرـبـيـةـ ، كـلـيـةـ الـإـدـارـةـ وـالـاقـضـادـ جـامـعـةـ وـاسـطـ

المـلـخـصـ

يـمـتـلـكـ الـبـنـكـ الـمـرـكـزـيـ الـعـرـاقـيـ الـاحـتـيـاطـيـاتـ الـاجـنبـيـةـ النـاجـمـةـ عـنـ شـرـاءـ الدـولـارـ منـ وـزـارـةـ الـمـالـيـةـ وـتـزوـيدـهـ بـالـدـينـارـ الـعـرـاقـيـ لـإـنـفـاقـهـ عـلـىـ بـنـودـ الـمـواـزـنـةـ الـعـالـمـةـ، اـذـ انـ مـعـظـمـ وـارـدـاتـ وـزـارـةـ الـمـالـيـةـ هـيـ بـالـعـلـمـةـ الـاجـنبـيـةـ وـمـعـظـمـ نـفـقـاتـهـ بـالـدـينـارـ الـعـرـاقـيـ، فـتـقـومـ وـزـارـةـ الـمـالـيـةـ بـيـعـ الدـولـارـ إـلـىـ الـبـنـكـ الـمـرـكـزـيـ، الـذـيـ يـتـولـىـ اـعـدـةـ بـيـعـهـ إـلـىـ الـقـطـاعـ الـخـاصـ لـلـحـصـولـ عـلـىـ الدـينـارـ، اـذـ يـعـطـيـ الـقـطـاعـ الـخـاصـ اـسـتـيرـادـهـ بـالـدـولـارـ الـمـشـتـرـىـ، فـضـلـاـ عـنـ تـغـطـيـةـ الـطـلـبـاتـ الـأـخـرـىـ، فـعـنـدـمـاـ يـكـونـ الـطـلـبـ عـلـىـ الدـولـارـ أـقـلـ مـاـ يـحـصـلـ عـلـىـ الـبـنـكـ الـمـرـكـزـيـ يـذـهـبـ الـفـانـضـ إـلـىـ اـحـتـيـاطـيـ الـعـلـمـةـ الـاجـنبـيـةـ، وـعـنـدـمـاـ يـكـونـ الـطـلـبـ عـلـىـ الدـولـارـ أـكـبـرـ مـاـ مـوـرـدـ الـأـجـنبـيـ مـتـاحـ يـسـتـخـدـمـ اـحـتـيـاطـيـ الـعـلـمـةـ الـاجـنبـيـةـ لـتـغـطـيـةـ الـعـجـزـ، لـذـكـ يـزـدـادـ اـحـتـيـاطـيـ وـيـتـرـاجـعـ تـبـعـاـ لـتـلـكـ الـآلـيـةـ لـلـحـفـاظـ عـلـىـ سـعـرـ الـصـرـفـ الـمـحـليـ، فـاـنـ أـيـ نـقـلـيـصـ بـالـمـبـيـعـاتـ الـدـولـارـيـةـ تـنـسـعـ الـفـجـوـةـ بـيـنـ الـعـرـضـ وـالـطـلـبـ وـبـتـالـيـ اـرـتـقـاعـ اـسـعـارـ الـصـرـفـ وـاسـعـارـ الـاسـتـيرـادـاتـ، فـاـلـبـنـكـ الـمـرـكـزـيـ لـاـ يـسـتـطـعـ التـأـثـيرـ فـيـ الـطـلـبـ عـلـىـ الـعـلـمـةـ الـاجـنبـيـةـ وـلـاـ يـسـتـطـعـ التـحـكـمـ بـحـجمـ الـعـلـمـةـ الـاجـنبـيـةـ الـفـادـمـةـ إـلـيـهـ، كـوـنـ عـلـمـةـ بـيـعـ الـعـلـمـةـ الـاجـنبـيـةـ تـحـكـمـهاـ دـوـرـةـ الـمـوـارـدـ الـمـالـيـةـ وـعـوـاـمـلـ الـعـرـضـ وـالـطـلـبـ وـبـتـالـيـ فـاـنـ حـجمـ الـاحـتـيـاطـيـاتـ الـاجـنبـيـةـ تـرـتفـعـ وـتـنـخـضـ خـارـجـ سـيـطـرـةـ الـبـنـكـ الـمـرـكـزـيـ.

The Erosion of Foreign Reserves among the Motives of the Sale Window, the Coverage of Import Requirements, and the Decline in the Financial Resources Cycle in Iraq for the period (2014-2018)

Abstract

The Central Bank of Iraq has foreign reserves resulting from buying the dollar from the Ministry of Finance and providing it with Iraqi dinars for spending on the general budget items. Most of the imports of the Ministry of Finance are in foreign currency (dollars) and most of its expenditures are in Iraqi dinars. The central bank is reselling it to the private sector to obtain the dinar, as the private sector covers its imports in the dollar purchased, as well as other requests. When the demand for the dollar is lower than the central bank, the surplus goes to the foreign currency reserves. While if the demand for the dollar is greater than the dollar supplier uses the foreign currency reserve to cover the deficit, so the reserve rises and decreases depending on that mechanism to maintain the local exchange rate, any reduction in dollar sales widens the gap between supply and demand and consequently the rise in import prices. The Central Bank cannot influence the demand for foreign currency and cannot control the size of foreign currency coming to it. The sale of foreign currency is governed by the cycle of financial resources and supply the demand factors. Thus, the volume of foreign reserves rises and decreases to factors outside the control of the Bank Central

*

Corresponding author : E-mail addresses :.

المقدمة

ان سعر صرف الدينار العراقي، المدعوم بمزاد العملة، هو سعر مغالي به حالياً، رغم انه سعر يلبى احتياجات المرحلة السابقة بشكل كفؤ، لكن وبسبب الظروف الحالية المتمثلة بانخفاض اسعار النفط وتزايد عجز الموازنة الى مستويات خطيرة، والضغط المستمر على الاحتياطيات الأجنبية، يمكن البدء بتغيير بعض الاستراتيجيات لحفظ على الاحتياطيات الأجنبية وعدم استنزافها.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في التعرف على نافذة بيع العملة الأجنبية ودورها في تحقيق الاستقرار في اسعار الصرف، ومعرفة الاليات التي تعمل بها، وتأثيرها على الاحتياطيات الأجنبية.

فروض البحث

تشير فرضية البحث أن هناك علاقة بين نافذة بيع العملة الأجنبية، وترابع حجم الاحتياطيات الدولارية لدى البنك المركزي، والتي تحملت اعباء السياسة التجارية واستيراد القطاع الخاص، وابتعادها عن الدور الذي انشئت من اجله، مما ادى الى تشظي الاحتياطيات الأجنبية بدفع مخالفة.

الحدود المكانية والزمانية: تمثل الدراسة واقع المدة (٢٠١٤-٢٠١٨) في العراق وما رافقها من تغيرات اقتصادية وسياسية.

١) التضخم: ان العلاقة بين التضخم وسعر صرف العملة المحلية تأتي من ان ارتفاع مستوى الأسعار المحلية يؤدي الى زيادة الاستيراد وانخفاض التصدير، وبالتالي يزداد الطلب على النقد الأجنبي مقابل العرض عليه، مما يدفع سعر الصرف الاجنبي الى الارتفاع او انخفاض قيمة العملة المحلية .

٢) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابت: ان النمو الحاصل بالناتج يولد طلباً اضافياً على عملة البلد وتحسين الحساب الجاري، وبالتالي يقلل من قيمة سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية، وفي العراق يتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة عوائد النفط بالأسعار الثابتة كونه يعبر مصدر الاحتياطيات الوحيدة تقريباً الذي يلعب دوراً مهماً في الموازنة الحكومية، ودوراً اكيراً في ميزان المدفوعات والتي بدورها تعكس على سعر الصرف، كما ان

يتمتع سعر الصرف الدينار العراقي بقيمة غير حقيقة مرفوعة بضم مiliارات الدولارات في مزاد العملة الأجنبية، استنزف من خلالها البنك المركزي الكثير من احتياطي النقد الأجنبي، وحقق خسارة مباشرة في تمويل الموازنة العامة للدولة تقدر بـmiliارات الدولارات، كما ان الفرق بين سعر الصرف للدينار العائم وسعر الصرف الرسمي الحالي، يوفر حماية صافية للمنتج الأجنبي المستورد والتي تقضي كل الجهود الحمائية التي قد توفرها التعريفات الجمركية الخجولة، الامر الذي جعل القطاع الإنتاجي العراقي متوقف والقطاع التجاري مزدهر مما عزز من ريعية الاقتصاد العراقي وعمق الاختلالات الهيكلية فيه.

✓ الدراسات المنهجية

مشكلة البحث

يرتبط سعر الصرف الدينار العراقي بالاحتياطيات الدولارية لدى البنك المركزي والمرتبط اساساً بإيرادات الحكومة العراقية من صادرات النفط الخام، والتي تكون دالة متقلبة تبعاً للصدمات الخارجية والداخلية، مما تعكس على حجم الاحتياطيات الأجنبية.

أهداف البحث

الاطار النظري

أولاً: مفهوم سعر الصرف واشكاله

يمكن تحديد مفهوم سعر الصرف بأنه عملية تبادل عدد من وحدات العملة المحلية بوحدات من العملة الأجنبية في سوق تداول العملات ، اما اشكال أسعار الصرف فهي:

• سعر الصرف الاسمي: هو سعر عملة محلية بوحدات من العملة الأجنبية، والذي لا يأخذ بالاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدان، وهذا السعر يتغير بشكل يومي انخفاضاً وارتفاعاً بالعملة المحلية .

• سعر الصرف الموازي: هو السعر الذي يقدر تبعاً لقوى السوق بشكل يومي والذي يقع بين سعر الصرف التوازن وسعر الصرف الرسمي .

ثانياً: العوامل المؤثرة على أسعار صرف العملة المحلية والأجنبية

تعد نافذة بيع العملة الأجنبية سوق منتظمة للصرف تهيء للبنك المركزي العراقي التدخل بما يضمن استعادة الاستقرار لأسعار الصرف، والتأثير في مناسب السيولة المحلية، لاسيما ان العراق تخلى عن نظام الصرف المتعدد، الذي بُرِزَ بعد ثبات سعر الصرف في السوق الرسمي، أي ان ثبات سعر الصرف الرسمي في العراق لمدة طويلة يؤدي الى ظهور سوق الصرف الموازي، إذ تم تغيير اسم مزاد العملة الأجنبية الى نافذة بيع العملة الأجنبية، ولا التي لا تمثل النافذة احدى أدوات السياسة النقدية وإنما اجراء اداري الغرض منه تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار، فلا تعد نافذة بيع العملة أدلة مثلى لإدارة سعر الصرف في العراق، ولكن بسبب ريعية الاقتصاد وعمق الاختلالات وضعف الإنتاج الوطني في تلبية الطلب المحلي المتزايد على السلع والخدمات كان لابد من تحقيق استقرار سعر الصرف عبر تغذية الطلب على الاستيرادات بدولارات مصدرها إيرادات نفطية، لاسيما ان البنك المركزي العراقي العارض الرئيس للدولار في سوق الصرف الأجنبي

زيادة قيمة الصادرات البترولية تساعده على تكوين احتياطي النقد الأجنبي.

(٣) الموازنة العامة (الفائض او العجز): يرتبط عجز الموازنة العامة بسعر الصرف الأجنبي اذ يؤدي الى خفض قيمة العملة المحلية، أما الفائض يدعم قيمة العملة المحلية ويقلل من سعر الصرف الأجنبي .

(٤) الاستيرادات: تساهم الاستيرادات في تزايد الطلب على العملة الأجنبية لغرض تغطية الطلب المحلي من السلع والاستيرادات في ظل تراجع الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية، فزيادة الاستيرادات تؤدي الى اتساع الفجوة بين عرض العملة الأجنبية والطلب عليها في السوق .

(٥) سعر الفائدة: تؤثر أسعار الفائدة في اتجاهات سعر الصرف، لأن ارتفاع سعر الفائدة المحلية يساعد على جذب رؤوس الأموال الباحثة عن الأرباح مما يولد تدفق داخلي لرؤوس الأموال.

ثالثاً: علاقة نافذة بيع العملة بتحديد أسعار الصرف

الأكثر اعتماداً واحتكارية للعملة الأجنبية، ويكون دور المركزي العراقي بيع العملة الأجنبية في ظل غياب المصادر الأخرى (الصادرات القطاع الخاص وتحويلات المقيمين في الخارج) أي ان البنك المركزي يكون المصدر الأساس لتلبية الطلب على العملة الأجنبية وبدون ذلك ينهار سعر الصرف وتصاب الأنشطة الاقتصادية بالشلل ، ان عملية دوران الدينار والدولار من والى البنك المركزي العراقي وزارة المالية، يمكن توضيحها بالخطوات الآتية:

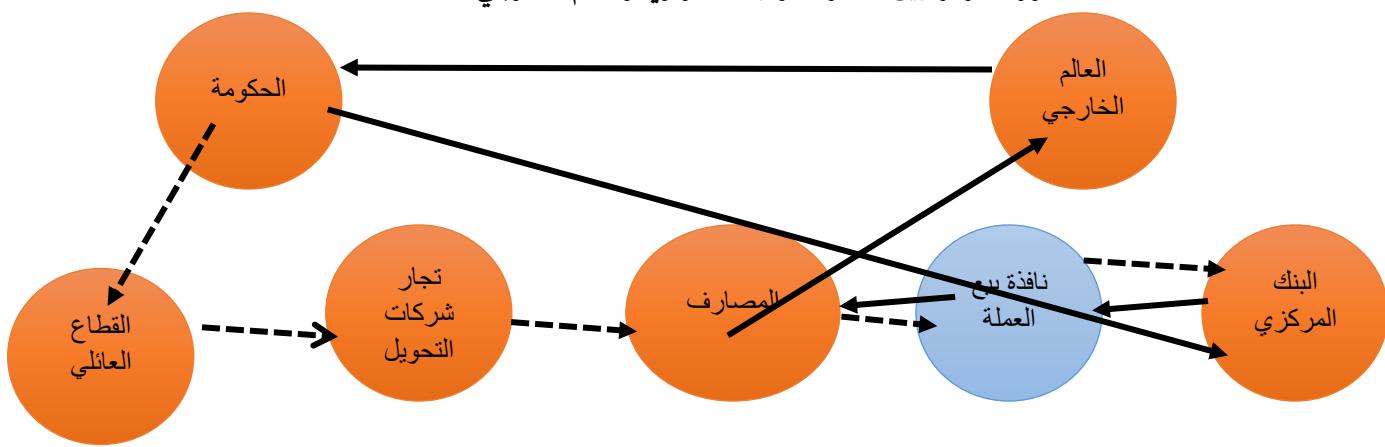
الجانب العملي

المحور الثالث: نافذة بيع العملة الأجنبية في العراق

أولاً: الكيفية التي يحصل فيها البنك المركزي على العملة الأجنبية (الدولار)

ان معظم واردات وزارة المالية هي العملة الأجنبية (الدولار) ومعظم نفقاتها بالدينار العراقي، فتقوم وزارة المالية ببيع الدولار الى البنك المركزي، الذي يتولى بدوره إعادة بيعه الى القطاع الخاص للحصول على الدينار، اذ يغطي القطاع الخاص استيراداته بالدولار المشتري من البنك المركزي، فضلاً عن تغطية المتطلبات الأخرى بمختلف أنواعها، حيث يمثل العراق نموذجاً

دورة الدولار بين الحكومة والبنك المركزي والعالم الخارجي



المصدر: ادارة البنك المركزي العراقي، نافذة بيع العملة الأجنبية

ثانياً: العلاقة بين العملة المحلية والأجنبية وأثرها على عجز ميزان المدفوعات

الرصف والتأثير في مناسب السيولة المحلية والذي شهد ميزان المدفوعات للفترة من ٢٠١٤ - ٢٠١٥ عجزاً بلغ (-١١٨٧٧.٨) مليون دولار، وفي عام ٢٠١٥ بلغ (-١٣٤٧٣.٦) مليون دولار، ويعود ذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سعر الدولار أمام الدينار العراقي، في ظل اقتصاد ريعي، يجعل عجلته الاقتصادية متوقفة تماماً، في ظل غياب تام للاستثمارات الأجنبية المباشرة .

ثالثاً: أسعار الصرف الرسمية والموازية ودورها في تأكيل الاحتياطيات الأجنبية

ان استخدام سعر الصرف الثابت قد أدى إلى اتساع الفجوة بين أسعار الصرف الرسمية والموازية خلال السنوات التي سبقت عام ٢٠١٤ ، وذلك بسبب التوقعات التشاؤمية وسيادة السلوك التحوطي من قبل الجمهور للمرحلة القادمة، الا ان أسعار النفط لها دور كبير في تراكم الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي لتبلغ ما يقارب ٧٤ مليار دولار، في نهاية عام ٢٠١٣ ، وهذا ما عزز من الثقة بالدينار العراقي وساهم برفع تفاؤل التوقعات، مما قلل الفجوة بين السعرين إلى (٣٩.٢٪) بداية عام ٢٠١٤ ، الا ان الفجوة اتسعت إلى أكثر من (٥٥٪) خلال عام ٢٠١٥ ، وذلك بسبب الصدمة التي شرعها مجلس النواب ضمن قانون الموازنة

بواقع ٧٥ مليون دولار يومياً مع توخي العدالة في عملية بيع الدولار ، وهذه الصدمة ولدت توقعات تشاؤمية كبيرة، فضلاً عن

تستند قوة اقتصاد أي بلد على العملة المحلية التي تمثل ذلك الاقتصاد، ومما يشير في الأفق مؤشرات تدل على زيادة قوة فاعلية الاقتصاد العراقي، ما عدا ما يتربّط على زيادة إنتاج النفط بعد الانفاقات النفطية المبرمة من قبل الحكومة مع الشركات والاستثمار في مجال إنتاج النفط، أما الإنتاج في القطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية متدهون بشكل كبير جداً حالياً، كما أن سياسة الباب المفتوح إما التجارة الخارجية وزيادة الواردات من شأنه استنزاف الكثير من موارد البلد، فضلاً عن السياسة المالية التي تتجه صوب أبواب الإنفاق التي لا ترتبط بمستوى الكفاءة والإنتاجية مما ينعكس سلباً على الاحتياطيات من النقد الأجنبي ومن

ثم على قوة العملة العراقية ، إن زيادة الواردات النفطية المتحصلة من عمليات تصدير النفط الخام والتي يعتمد عليها العراق في إيراداته من العملة الأجنبية، أدت إلى التحسن التدريجي في سوق سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في السوق الموازي، خاصةً أن وظيفة مزاد العملة الأجنبية كسوق مركبة منتظمة للصرف تتيح للبنك المركزي التدخل بما يضمن استقرار

أسعار

العامة والتي تقضي بتحديد سقف مبيعات البنك المركزي العراقي من الدولار حسب المادة ٥٠ من قانون الموازنة العامة ليحددها

- انها ساهمت بتحديد كمية المعروضة من الدولار ، مقابل طلب ^٣ تراجع رصيد الاحتياطيات من العملة الأجنبية والذهب لدى البنك المركزي الى ٦٣.٥٠٥ مليار دولار في عام ٢٠١٤ مقارنة بـ ٩٠.٦٤٨ مليار دولار لعام ٢٠١٣ .
- ان تقليص مبيعات العملة الأجنبية للقطاع الخاص بغض النظر عن تكيفه القانوني والتنظيمي، يعني اتساع الفجوة بين عرض العملة الأجنبية والطلب عليها في السوق، ونتيجة زيادة الفارق بين السعر الرسمي وسعر المشتري الأخير وارتفاع أسعار المستوردات ترتفع مكاسب فئة الوسطاء الى مستويات غير معقولة على حساب الاقتصاد الوطني والموازنة العامة والمواطن)، ويمكن توضيح أسعار الصرف بالجدول التالي:
١. تدني العوائد النفطية في عام ٢٠١٤ بسبب انخفاض أسعار النفط، اذ بلغت العوائد النفطية (٨٩١٢٩.٨) مليون دولار، مقارنة بـ ٢٠١٣ اذ بلغت (٨٩٢١٤.٥) مليون دولار.
 ٢. تراجع رصيد وزارة المالية من فوائض الميزانية للسنوات السابقة الى أكثر من ١٨ مليار دولار، لعام ٢٠١٣ الى (٦.٥٩) مليار دولار، في بداية عام ٢٠١٤ الى ٤ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٤ .

جدول (١) أسعار الصرف الرسمية والموازية لمدة (٢٠١٩-٢٠١٤) في العراق

السنة	سعر الصرف الرسمي	سعر السوق الموازي	معدل التغير السنوي %	الفرق بين السعرتين
٢٠١٤	١١٦٦	١٢١٤	-	٤٨
٢٠١٥	١١٨٧	١٢٤٧	٢.٧١	٦٠
٢٠١٦	١١٩٠	١٢٤٨	٠.٠٨	٥٨
٢٠١٧	١١٩٠	١٢٢٥	-١.٨٤	٣٥
٢٠١٨	١١٩٠	١٢٢٥	٠	٣٥

المصدر: البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء، نشرات سنوية بأعداد مختلفة.

التحوالات و ٢٤ دينار للنقد، مما ولد ظهور سعر صرف السوق الناجم عن تفاعل العرض والطلب وهو يتحرك تبعاً لبيع البنك المركزي لدولار للقطاع الخاص، مما أدى الى ارتفاع سعر صرف السوق الى ١٣٠٢ دينار لكل دولار، ثم اخذ سعر الصرف الرسمي بالثبات في عام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ عند سعر صرف ١١٩٠ دينار لكل دولار، فيما بلغ سعر الصرف الموازي ١٢٤٨ دينار في عام ٢٠١٦ ، وبلغ ١٢٢٥ دينار في عام ٢٠١٧ ، فيما بلغ السعر الرسمي (١١٩٠) دينار، والسعر الموازي (١٢٢٥) دينار في عام ٢٠١٨ .

يوضح الجدول تغيرات اسعار الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، اذ ارتفع سعر الصرف الرسمي من (١١٦٦) دينار لكل دولار في عام ٢٠١٤ ، الى (١١٨٧) دينار لكل دولار في عام ٢٠١٥ ، وهذا الارتفاع بسبب الية تحديد سقف المبيعات من الدولار التي اتبعتها البنك المركزي العراقي، حدث هناك فارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي لعام ٢٠١٥ والذي يتراوح بحدود (١٢%) اذ باع البنك المركزي العراقي مبلغ (٧٥) مليون دولار يومياً الذي حدد في قانون الموازنة العامة، في حين كان الطلب على بكثير من هذه الكمية خلال عام ٢٠١٥ ، وبسبب التفاوت بالطلب ظهر سعر صرف المزاد او كما يسمى سعر نافذة البنك المركزي ويبلغ (١١٦٦) دينار لكل دولار، ويشمل سعر المزاد ما يضاف اليه من رسوم البنك البالغة ٢١ دينار عن

تستخدم الاحتياطيات الأجنبية كواحدة من العوامل التي تؤثر في سعر الصرف، وذلك من خلال احتفاظ البلدان باحتياطي نقدى أجنبى لمقابلة الاستيرادات والمدفوعات الخارجية، ذا ان توفر احتياطيات أجنبية كبيرة يؤدى الى دعم العملة المحلية والحفاظ

اللحوظ الرابع: نفاذة بيع العملة الأجنبية ودورها بتأكل الاحتياطيات الأجنبية

أولاً: الاحتياطيات الدولية الأجنبية (FR)

اما الدولار الأمريكي، فعندما يكون الطلب على الدولار اقل مما يحصل عليه البنك المركزي يذهب الفائض (الفرق) الى الاحتياطي في العملة الأجنبية، وعندما يكون الطلب على الدولار اعلى من الورد الدولاري يستخدم البنك المركزي الاحتياطي العملة لتغطية العجز (الفرق)، لذلك الاحتياطي يرتفع وينخفض تبعاً لاتك العلاقة، وضمن هذه العملية يتحقق الحفاظ على سعر الصرف وتتحفظ الوظيفة الأساسية للاحتياطيات الأجنبية، ويمكن توضيح حجم الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي كما موضح بالجدول التالي:

جدول (٢) حجم الاحتياطيات الأجنبية في العراق للمدة (٢٠١٤-٢٠١٩) مليار دولار

السنة	الاحتياطيات الأجنبية				
	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤
	٦٥.٧	٦٦.٠٨٩	٦٠.٧٤٨	٦٣.٥٠٥	٧٧.٣٦٣

المصدر : البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية سنوات مختلفة.

٢٠١٦ ، وهذا الارتفاع يعود الى التحسن الطفيف في أسعار النفط وارتفاع الإنتاج النفطي، فضلاً عن بعض الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي لمواجهة الطلب على العملة الأجنبية.

ثانياً: نافذة بيع العملة الأجنبية (مبيعات الدولار) (S DOLLAR.)

ان نافذة بيع العملة الأجنبية تعد أداة تدخل مباشر يمارسها البنك المركزي العراقي لتحقيق استقرار في قيمة العملة المحلية بهدف الوصول الى تحقيق سعر صرف توازنی، والذي ينعكس بشكل إيجابي على المستوى العام للأسعار، ولاسيما على أسعار السلع المستوردة النهائية ومدخلات الإنتاج، كما انها في الوقت الراهن المصدر الأساسي في تمويل تجارة القطاع الخاص من السلع والخدمات التي يحتاجها السوق المحلي ، كما ان اتباع نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية في العراق حققت نجاحاً في تحسن قيمة

البنك المركزي، فضلاً عن اتباع البنك المركزي مجموعة من القرارات والإجراءات التي من ضمنها حرمان شركات كثيرة من الاشتراك في نافذة بيع العملة، بناءً على عقوبات طبقت من قبل البنك المركزي لمخالفتها التعليمات، كما ان عدم دخول الشركات الى نافذة بيع وشراء العملات لشراء الدولار يؤدي الى قلة عرض الدولار مقابل الطلب عليه، وحصرها بشكل اكبر لتغطية عمليات الاستيراد، كما انه خلق سوق موازي لسعر الصرف يزيد بمقدار

عليها وحمايتها من التدهور بسبب حدوث بعض الصدمات الداخلية والخارجية. وتشكل الإيرادات النفطية القاعدة الرئيسية التي تدعم قوة الدينار العراقي واستقرار صرفه، والتي لها الدور الأكبر في تراكم رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية في البنك المركزي العراقي، فإذا تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمات خارجية في جانب العرض تتعكس بانخفاض شديد بأسعار النفط، فإنها تؤثر بشكل سلبي على رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية وانخفاضها بشكل تدريجي، الامر الذي سيؤدي الى هبوط في قيمة العملة الوطنية وارتفاع سعر الصرف المحلي

المصدر : البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية سنوات مختلفة.

يوضح الجدول الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي، إذ وصلت الاحتياطيات الأجنبية الى اكثر من (٩٠) مليار دولار في عام ٢٠١٣ ، الا انها اخذت بالتناقص وذلك بسبب انخفاض عوائد النفط الخام المصدر مقوماً بالدولار، لتتحفظ الاحتياطيات الأجنبية الى (٧٧.٣٦٣) مليار دولار في عام ٢٠١٤ ، ثم اخذت بالتناقص بشكل مستمر لتصل الى (٦٣.٥٠٥) مليار دولار في عام ٢٠١٥ ، مما جعل البنك المركزي العراقي ان يلجأ الى تخفيض سعر صرف العملة المحلية في عام ٢٠١٦ ، وهذا الاجراء نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية، والتي لها اثر مباشر على الإيرادات العامة العراقية، والتي تعد مقومة بالدولار اصلاً، والتي تتعكس بدورها على شكل انخفاض في مبيعات الدولار داخل نافذة بيع العملة الأجنبية، مما ولد اتساع الفجوة بين السعر الرمس والسعر الموازي، ثم اخذت الاحتياطيات بالارتفاع في عام ٢٠١٧ لتصل الى (٦٦.٠٨٩) مليار دولار مقارنة بعام الدينار العراقي، وخلقت نوعاً من الاستقرار النقدي والاقتصادي نتيجة تحسن القوة الشرائية واصبح الدينار مخزن تام القيمة، وتحسن سعر الصرف، الا ان الاحداث التي رافقت النصف الثاني من عام ٢٠١٤ أدى الى حدوث اهتزازات كبيرة رافقتها انخفاض أسعار النفط (المصدر الأساس لتوفير الدولار)، مما اسهم بشكل كبير بانخفاض عوائد العراق من العملة الأجنبية، الامر الذي قلل من الكمية المشتراء من وزارة المالية من قبل

اثرها على حجم المبيعات من الدولار، وفي عام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ استقر سعر الصرف مما انعكس على مبيعات الدولار نتيجة اعتماد البنك المركزيالية فتح الاعتمادات المستدبة عبر المصارف التجارية لتحويل التجارة الخارجية بدلاً من أسلوب الحالات، ويمكن توضيح حجم المبيعات من الدولار كما في التالي:

الجدول

٨٠ دينار عن سعر الصرف الرسمي في عام ٢٠١٥ ، وفي أواخر اذار من عام ٢٠١٥ فرض البنك المركزي العراقي استيفاء تأمينات قابلة للاسترجاع من الزبائن المستوردين عند التحويل من الدينار الى الدولار، ويبلغ مجموعها (٨٠٪) من مبلغ التحويلات وفي حالة عدم القيام بالاستيراد فسوف لن تسترجع التأمينات، اذ يكون سعر الصرف بالنسبة للمستورد الذي لا ينفذ عملية الاستيراد مساوياً الى ١٢٨٢ دينار لكل دولار ، والتي انعكس

جدول (٣) مبيعات البنك المركزي العراقي للدولار الأمريكي للمدة (٢٠١٩-٢٠١٤) مليون دولار

السنة	مبيعات البنك نقد	مبيعات البنك تحويلات	اجمالي المبيعات	نسبة التغير السنوي %
٢٠١٤	١٤٥٦٣	٣٧١٦٥	٥١٧١٩	-
٢٠١٥	٥٩٨٩	٣٨٣١٥	٤٤٣٠٤	-١٤.٣٣
٢٠١٦	٤٦٩٠	٢٨٨٣٤	٣٣٥٢٤	-٢٤.٣٣
٢٠١٧	٩٣١٥	٣٣٨٤٨	٤٣١٦٣	٢٨.٧٥
٢٠١٨	٨٧٨٨	٣٨٣٤٥	٤٧١٣٣	٩.١٩

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات سنوية مختلفة

ثالثاً: مبيعات الدولار منذ انشاء نافذة بيع العملة الى نهاية بيت الله الحرام والاستيرادات الخاصة للدواء وطلبات الوزارات ذات التمويل الذاتي وتشكل ما نسبته ٨٠٪ من اجمالي المبيعات الكلية، اما فيما يخص البيع النقدي فقد بلغ ٩٩ مليار دولار ويشكل ما نسبته ٢٠٪ من اجمالي المبيعات، في حين بلغت اجمالي الأموال المحولة الى وزارة المالية مقابل الدولار كما بالجدول التالي:

٢٠١٨ تقوم نافذة بيع العملة الأجنبية بتلبية وتعزيز ارصدة المصارف في الخارج، لغرض تامين حاجة السوق من الاستيرادات الخارجية للعراق والاغراض الأخرى، فمنذ انشاء مزاد العملة الأجنبية في عام ٢٠٠٣ الى نهاية السنة المالية المنتهية ٢٠١٨/١٢/٣١، بلغت اجمالي المبيعات ٤٩٨.٦٦٩ مليار دولار، يبلغ منها ٣٩٩ مليار دولار لأغراض التجارة والخدمات والاموال الازمة لحجاج

جدول (٤) الأموال المستلمة من وزارة المالية مقابل الدولار الذي تم بيعه للبنك المركزي للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٣)

المدة	المبيعات النقدية في الداخل (مليار دولار)	تعزيز ارصدة المصارف بالخارج (مليار دولار)	المستلم من وزارة المالية مقابل الدولار الذي باعهه (مليار دينار)
٢٠١٨ الى ٢٠٠٣	٧٦٠٥٩	٣٩٦.٥١٨	٦٤٢.١٨١

المصدر: إدارة البنك المركزي العراقي،

يوضح الجدول ان وزارة المالية استلمت مبلغ ٦٤٢ ترليون دينار، العمليه يتطلب طبع هذه الكمية وتسليمها الى وزارة المالية، وهذا يعني توسيع العرض النقدي، مما يؤدي الى انهيار سعر صرف مقابل الدولار الذي باعهه الى البنك المركزي، وان هذه المبالغ (الدينار) تم سحبه من السوق، من خلال بيع الدولار، وبدون هذه

مبادلتها بالدولار مع الحكومة، فيستجيب البنك المركزي للطلب على العملة الأجنبية استجابة كاملة، بسبب الطلب المشتق من نفقات الموازنة العامة، وليس مما يحصل عليه البنك من دولارات من وزارة المالية، فعند مقارنة إيرادات الحكومة النفطية من الدولار بالمبيعات من الدولار يلاحظ أنها لا تتطابق أو تقل عن المبيعات من الدولار، ومن الجدير بالذكر أن الحكومة تتفق أكثر من مواردها النفطية ، وهذا ما تؤشره موازنات العامة، التي يكون فيها العجز كبيراً، والجدول (٥) يوضح المقارنة بين الإيرادات النفطية ومبيعات البنك المركزي العراقي، كما موضح بالجدول الآتي:

جدول (٥) الإيرادات النفطية ومبيعات نافذة بيع العملة الأجنبية في العراق للمدة (٢٠١٤-٢٠١٩) (مليون دولار)

السنة	حجم الإيرادات النفطية	حجم المبيعات من العملة الأجنبية	الفرق بين الإيرادات النفطية ومبيعات الدولار
٢٠١٤	٨٩١٢٩.٨	٥١٧١٩	٣٧٤١٠.٨
٢٠١٥	٥١٣١٢٦	٤٤٣٠٤	٧٠١١.٦
٢٠١٦	٢٨٤٨٩.٩	٣٣٥٢٤	-٥٠٣٤.١
٢٠١٧	٥٤٠١٤.٤	٤٣١٦٣	١٠٨٥١.٤
٢٠١٨	٦٣٨٧٤.٤	٤٧١٣٣	١٦٧٤١.٤

المصدر: البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث، نشرات سنوية متفرقة.

المستخرجة للنفط، لأن تلك الشركات تتناقصى حصتها من كمية الإنتاج النفطي بغض النظر عن سعر بيع البرميل، وهذا يعني انخفاضاً حاداً في المورد الدولاري للحكومة، ومن ثم انخفاض الوارد من الدولار إلى البنك المركزي، اذ يذهب حوالي (١٠) دولار لكل برميل بغض النظر عن سعر بيع من إيرادات النفط لهذه الشركات.

أي ان الطلب على الدولار سيتبقى مرتفعاً بارتفاع الإنفاق الذي لا يقابله وارد دولاري بالمستوى نفسه .

ثالثاً: استحواذ استيرادات القطاع الخاص على العملة الأجنبية ان الطلب على الدولار يأتي من العملة المحلية (الدينار) والكمية التي تعرض من العملة المحلية ليس مصدرها فقط استبدال وزارة المالية موردها الدولار بالدينار، بل ان هناك اتفاق حكومي يغطي من حوالات وسندات الخزينة والقروض المحلية (من المصارف الحكومية) والقروض الخارجية، فان مجموع ما اقرضته الحكومة

الدينار العراقي، بسبب عدم وجود مصدر اخر لتلبية الطلب على دولار.

رابعاً: مقارنة الفرق بين الإيرادات النفطية وحجم المبيعات داخل نافذة بيع العملة

ان الوظيفة السياسة النقدية هي السيطرة والتحكم بالكتلة النقدية من اجل استهداف التضخم، لذلك تبرز حاجة البنك المركزي لشراء (سحب) الدينار العراقي من السوق، اذا ان الحكومة تضخ شهرياً (٨) تريليون دينار عراقي، بصفة رواتب ومشتريات، فترافق هذه الكتلة النقدية يولد تضخم جامح هذا من جانب، ومن جانب اخر فان البنك المركزي يسحب هذه المبالغ من الدينار من خلال

الاتي:

المحور الخامس: تأكيل الاحتياطيات الأجنبية في ظل محدودية مصادر الدولار

أولاً: استقطاعات الشركات المستخرجة للنفط على العملة الأجنبية ان انخفاض أسعار النفط التي استمرت من عام ٢٠١٤ الى عام ٢٠١٩ لا يصاحبه انخفاض من حصة الشركات العاملة الأجنبية

ثالثاً: استحواذ الحكومة على العملة الأجنبية لتفطية التزاماتها تؤكد بيانات البنك المركزي الى ان ما نسبته ١٥ - ٢٥ % تقريباً من الموارد الدولاري يذهب مباشرةً من وزارة المالية الى تسديد استيراد الحكومة والالتزاماتها وديونها الخارجية فان حجم الانخفاض من الدولار المستلم من البنك المركزي سيكون كبيراً، واستمرار صدور الموازنة العامة للدولة بعجز كبير يمول بشكل أساسى من القروض والحوالات والسندات الداخلية، فان ذلك يعني انخفاض في الواردات من الدولار لا يقابله انخفاض في الإنفاق بالدرجة نفسها وتغطية تلك الإصدارات بالعملة المحلية

مدى مرونة الجهاز الإنتاجي واستجابته حيث تعمل المصانع المعطلة والمزارع المهجرة لعدم قدرتها على المنافسة حالياً، ويمكن لإجراءات حكومية ميسرة للإنتاج وحماية للشراط الهشة ان تعجل من فترة النقاوه التي سيمر بها الاقتصاد، ان نافذة بيع العملة قد مثلت وسادة مريحة للجهاز المصرفي منعه من ممارسة انشطته الحقيقية في خلق الائتمان وتمويل التنمية، فضلاً عن انه ساهم في تهريب الدولار من دورة الدخل اذ ان الفرق بين اجمالي مبيعات البنك المركزي في المزاد وقيمة استيرادات القطاع الخاص تفوق ٢٠٢ مليار دولار للمدة ٢٠١٧-٢٠١٠، ويمكن الغاء مزاد العملة والاستعانة عنه بالاستيراد وفقاً لاعتمادات مستديمة، فضلاً عن حق التحويل بسقوف محددة للطلبة وللعلاج وللسفر خارج العراق، ويمكن توضيح ذلك بالجدول التالي:

خلال المدة (٢٠١٥-٢٠١٧) يبلغ ٣٥ تريليون دينار داخلي وخارجي، لتغطية العجز الحاصل وهذه المبالغ في الغالب يتحول الى طلب على السلع والخدمات والتي في الغالب ما تكون مستوردة بالعملة الأجنبية (الدولار)، مما يعني في اغلب الأحيان ان عرض النقد (بالدينار) له اثر كبير في الطلب على العملة المحلية الأجنبية (الدولار)، ومن هنا لا يمكن ربط مبيعات البنك المركزي بالمورد النفطي العائد الى وزارة المالية . ان الفرق بين سعر الصرف للدينار العائم وسعر الصرف الرسمي الحالي يوفر حماية صافية للمنتج الأجنبي المستورد تبدد كل جهود الحماية التي قد توفرها التعريفات الكمركية الضعيفة، الامر الذي جعل القطاع الإنتاجي العراقي متوقف والقطاع التجاري مزدهر مما عزز من ريادة الاقتصاد، ان اعتماد التعويم المدار التدريجي لتخفيض صرف الدينار سوف يولد ضغوط تضخمية محمودة تتفاقم بفعل التوقعات في البداية الا انها سرعان ما تتراجع مع

جدول (٦) حجم الاستيرادات مقارنة بحجم مبيعات نافذة بيع العملة من الدولار للمدة (٢٠١٤-٢٠١٨) مليار دولار

السنة	حجم مبيعات البنك المركزي من الدولار (حوالات + اعتمادات) (١)	حجم استيرادات القطاع الخاص (CIF) (٢)	الفرق (١) - (٢) = (٣)
٢٠١٤	٣٧.١٦٥	١١.٨	٢٥.٣٦٥
٢٠١٥	٣٨.٣١٥	١١.٨	٢٦.٥١٥
٢٠١٦	٢٨.٨٣٤	١٨.٣	١٠.٥٣٤
٢٠١٧	٣٢.٨٤٨	١٧.٢	١٥.٦٤٨
٢٠١٨	٣٨.٣٤٥	١٧.٦	٢٠.٧٤٥
المجموع	١٧٥.٥٠٧	٧٦.٧	٩٨.٨٠٧

المصدر:

- العمود (١) البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

- العمود (٢) د. عبد الحسين العنبي، استيرادات العراق وإمكانية التعويض بالمنتج المحلي، شبكة الاقتصاديين العراقيين، تشرين الثاني، ٢٠١٨، ص ٢٦.

المدفوعات، ولكن يتم اعتماد التسوية في حساب الاستيرادات الوهمية، لأن النقد الأجنبي يهرب بسبب عدم وجود بيئة اعمال مناسبة في العراق حتى يتم إعادة توظيفه في دورة الدخل والناتج.
الاستنتاجات والتوصيات
الاستنتاجات

١- في ضل انخفاض أسعار النفط التي رافقت الاعوام ٢٠١٤-٢٠١٨، بات مزاد العملة يشكل عبءاً كبيراً على البنك المركزي

يوضح الجدول (٦) اتساع الفجوة بين ما يبيعه البنك المركزي من الدولار في نافذة بيع العملة الأجنبية لتغطية الاستيرادات القطاع الخاص وبين تلك الاستيرادات خلال المدة (٢٠١٤-٢٠١٨)، فيتضخ ان النقد الأجنبي يهرب بحجة الاستيرادات وهو يفترض ان يكون ضمن حركة رؤوس الأموال في ميزان

٥- التعويم التدريجي المدار لسعر الصرف الدينار العراقي الذي سيتمكن من قمع الوعاء الاستيرادي ويُوسع وعاء الانتاج المحلي وبالتالي انخفاض الطلب على الدولار لأغراض الاستيراد.

٦- استخدام سعر الصرف تميزي لصالح الاستيرادات محددة لبعض مدخلات الانتاج والمواد الاولية، منتجات محلية معينة فتحفض كلف انتاجه مقابل المستورد ويصبح منافس المصادر

بلغ اسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد ٢٣، ٢٠٠٣.

ثريا الحزرجي، السياسة النقدية في العراق بين ارث الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد ٢٣، ٢٠١٠.

جوارتني، واستروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة، د. عبد الفتاح عبد الرحمن، د. عبد العظيم محمد، دار المريخ لنشر وطباعة، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٨.

د. خليل إسماعيل إبراهيم، د. علي حسين محمد، الآثار المحتملة لحذف ثلاثة اصفار من الدينار العراقي على المستوى العام للأسعار، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، معهد التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، مجلة دنانير، العدد الرابع، بغداد.

د. حيدر حسين ال طعمة، هل نافذة بيع العملة الأجنبية رافعة اقتصادية لإيران، أوراق في السياسة النقدية، شبكة الاقتصاديين العراقيين.

عبد الحسين جليل عبد الحسن، سعر الصرف ... العوامل المؤثرة فيه وادارته في ظل الصدمات النقدية والحقيقة، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٢.

عبد الحسين الغالي، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظريّة وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار الصفاء، عمان، ٢٠٠١.

عبد الحسين العنبي، استيرادات العراق وإمكانية التعويض بالمنتج المحلي، شبكة الاقتصاديين العراقيين، تشرين الثاني، ٢٠١٨.

ذاته، خاصة مع دخول موجة الدولار العزيز، والبدء بمرحلة الافارق بين سعر صرفه المحدد بموجب المزاد وسعر صرفه الموازي في السوق، وصولاً إلى أسعار صرف متعددة.

٢- عدم الوثوق بالجهات المشترية للدولار والتي تدخل في مزاد العملة، واستبدالها لأكثر من مرة، يمكن الركون لها لتوزيع الدولارات لتلبية متطلبات الاستيرادات الحقيقة، وتتجاوزها إلى غایات أخرى.

٣- عدم مقدرة الحكومة على تلبية توفير الدولار بنفس الكميات السابقة، مما قيد الاستقلالية التي كان البنك المركزي يتمتع بها نسبياً. خاصة المادة ٥٠ من قانون الموازنة ٢٠١٥، التي حدّت مبلغ مبيعات المزاد إلى ٧٥ مليون دولار يومياً.

٤- لم يستطع المزاد إيجاد آلية واضحة للفصل بين الاحتياجات الحقيقة للسوق، وما تتطلبه من دولارات، وبين ما يذهب من هذه الدولارات إلى خارج العراق، من دون مقابل من السلع المستوردة، ما يندرج تحت تسميات مختلفة (التهريب أو الهروب أو غسيل الأموال).

٥- هناك فجوة بين المبيعات من الدولارات وما قبلها من مستوررات، وارتفاع عمليات غسيل الأموال، لأن البنك المركزي يعمل وفق قانونه الذي أتاح توفير الدولار وحرية التحويل والتجارة.

التوصيات

١- تعديل جانب عرض العملة الأجنبية (الدولار) وعدم اقتصارها على الإيرادات النفطية، كونها تتعرض لصدماتٍ خارجية، خارجة عن سيطرة البنك المركزي.

٢- وضع حل امثل يcum الاستيرادات بواسطة السياسة النقدية، من خلال تعديل سعر الصرف لأن مقدار دعم صرف دعم سعر الصرف الدينار تساوي تعريفة كمركبة سالبة.

٣- الالتزام توجيه الطلب الحكومي نحو المنتج المحلي لتخفيض الضغط على الطلب على الدولار.

٤- تعديل جداول التعرفة الكمركية، وينع الاستيراد من دون اعتمادات مستندية، ويقف الاستيراد من خلال الحالات وخطاب غير الاعتماد غير الاعتماد المستند، لضمان ربط حاسوبي بين الجهة المناحة لإنجاز الاستيراد والجهات الرقابية الفاحصة.

٩. لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة^٤. علي الميرزا، متابعة سوق الصرف في العراق منذ إقرار موازنة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٥ ، ٢٠١٥، شبكة الاقتصاديين العراقيين، متاح على الرابط التالي:
<http://iraqieconomists.net/ar/> .٢٠١٠.
١٠. محمد يونس، اقتصادات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية،^٥ فلاح خلف الريبيعي، الآثار النقدية للسياسة المالية في العراق متاح على موقع التالي: <http://www.ahewr.org> .١٩٩٩.
١١. محمود محمد داغر، بلال قاسم محمد، تأثير نافذة العملة في تغيرات^٦ . ميثم العبيبي، مزاد العملة ٢٠١٥ ، بحث متاح على الموقع التالي:
سعر الصرف في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٥)، جامعة بغداد،
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٣ ، العدد ٩٩،
القوانين والنشرات الاحصائية .١. دارة البنك المركزي العراقي، ٢٠١٧.
١٢. مشهور هنلول بربور، العوامل المؤثرة في انتقال اثر أسعار^٧ . البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء، نشرات سنوية بأعداد صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن مختلفة.
(١٩٨٥-٢٠٠٦)، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم^٨ . البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم ميزان المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية الدافعات والتجارة الخارجية.
والمصرفية، ٢٠٠٨.
١٣. نجله شمعون شليمون، تحليل العوامل المحددة لاتجاهات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، مجلة الدراسات النقدية والمالية، المجلد ١ ، العدد ٢، بغداد، ٢٠١٧.
١٤. وليد عيدي عبد النبي، مزاد العملة الأجنبية ودوره في تحقيق استقرار سعر صرف الدينار، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان، البنك المركزي العراقي، ٢٠١٠ .
- البحوث المنشورة على الانترنت**
١. سنان محمد رضا الشبيبي، مزاد العملة الأجنبية ازمة البنك المركزي ام ازمة اقتصاد، ٢٠١٣ ، بحث متاح على موقع التالي :
<http://almadapape.not>
٢. د. عبدالحسين العنبي، عرض الكتاب الموسوم "سعر الصرف المغالى فيه.. قمع المنتج المحلي، دعم للمستورد"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، متاح على الرابط
[/http://iraqieconomists.net/ar/2020/04/24](http://iraqieconomists.net/ar/2020/04/24)
٣. علي ميرزا، موازنة ٢٠١٥ وتحديدها لسوق مبيعات الدولار في مزاد العملة التبعات المحتملة للتطبيق، مقال منشور على الرابط التالي: <http://iraqieconomists.net/ar/2016/03/03>